أوكرانيا .. أزمة ديمقراطية.. أم صراع «جيواستراتيجي» بين الشرق والغرب؟

□ الأزمة الأوكرانية، التي بدأت الشهر الماضي بإجراء الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية ورفض نتائجها من قبل المعارضة وحتى الإعلان عن إلغائها وتحديد يوم ٢٦ ديسمبر الجاري موعداً لإعادتها والتطورات التي رافقتها من تعديلات دستورية لضمان نزاهة العملية الديمقراطية، كل هذه الأحداث وتداعياتها الإقليمية كشفت عمق التناقضات بين الشرق والغرب، ففي حين تحاول روسيا الاتحادية التشبث بما تبقى لها من نفوذ على جمهوريات ما كان يسمى بالاتحاد السوفييتي لضمان مصالحها وحماية حدودها من التوسع الغربي ودول حلف الناتو الذي أصبح قرب فنائها الخلفي فيما إذا سقطت أوكرانيا نهائياً في يد الغرب، سواء بالطرق الديمقراطية أو الثورات الاحتجاجية المعارضة كالثورة المخملية في جورجيا وقبلها جمهوريات البلطيق الثلاث وسقوط أنظمة دول أوروبا الشرقية واحداً تلو الآخر أواخر أيام الامبراطورية السوفياتية.

تحليل/محمد القراري

تخبط روسي

□ وأبدت موسكو تأييداً قوياً في بداية الأزمة أخذ يتراجع ولو بصورة طفيفة لرئيس الوزراء فيكتوريا نوكوفيتش القريب منها من خلال المسارعة إلى تهنئته فور إعلان النتائج الأولية ثم الرسمية التي جاءت لصالحه ثم معارضتها الصريحة لإعادة الانتخابات ورفضها التدخل الغربي في شؤون أوكرانيا والمطالبة بعد ذلك بترك الشعب الأوكراني يقرر مصيره بنفسه بعد أن اتسعت رقعة المعارضة وأخذت الأزمة تهدد بما هو أسوأ من هزيمة نظام قريب منها وهو تقسيم البلاد أو الدخول في حرب وأعمال عنف وغيره، الأمر الذي جعل الحكومة الروسية في نهاية المطاف تقبل بإعادة الجولة الأخيرة من الانتخابات التي أصبح فريقا الأزمة يستعدان لها وكلٌ يؤكد ثقته بالفوز رغم كل ما حصل من تنازلات من قبل السلطة ممثلة بالرئيس المنتهية ولايته ليونيد كوتشيما المقتنع بأن من مصلحة أوكرانيا أن تظل علاقاتها قوية بروسيا، إلى جانب إقامة علاقات وثيقة مع جوارها الأوروبي والمعارضة التي يتزعمها فيكتور يوشتشينكو الذي يحظى بتأييد قوي من بروكسل وواشنطن معاً، والتي خرجت منتصرة في الجولة الأولى من الأزمة التي لم تنته بعد.

وعملياً أظهر الكرملين عجزاً واضحاً في القدرة على منع التدخل الأوروبي في التطورات الأوكرانية الأخيرة، بل قبلت به وعلى مضض وسعت إلى أن يكون لها دور بما يجري، وإن كان بشكل أقل عما كان يفترض، حيث اكتفت بالتصريحات وإرسال رئيس مجلس الدوما إلى جولات الحوار التي شهدتها العاصمة الأوكرانية كييف خلال أسابيع الأزمة، وكان للغرب أكثر من ممثل، ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي على كل من كييف وموسكو، إضافة إلى الموقف الرسمي للاتحاد الأوروبي وواشنطن المؤيد لـ «يوشتشينكو»، كما يلاحظ من خلال طريقة تناول وسائل الإعلام الغربية للأزمة، إلى جانب المعارضة، والمنتقدة لـ «كوتشيماو» ومرشحة يانوكوفيتش بحجة دعم التوجهات الديمقراطية داخل بلد لا يزال خاضعاً لحكم أشخاص تسيطر على تفكيرهم العقلية الشمولية الموروثة من الحقبة السوفييتية (بحسب التقارير الإخبارية التي تبثها وسائل الإعلام الغربية منذ بداية الأزمة).

هدوء حذر

□ وعاد الهدوء الظاهر إلى الساحة الأوكرانية عدا الأنباء التي تتحدث عن تسمم مرشح المعارضة بسم قد يكون دسّ له - حسب تصريحات الأطباء الذين يشرفون على علاجه في فيينا - ومحاولة الاستفادة من هذه الحادثة إعلامياً ودعائياً من قبل مناصريه لحشد الدعم الانتخابي له وضمان فوزه أمام منافسه الذي تغيب أو غُيب في الفترة الأخيرة والواثق - حسب مؤيديه - من دعم (١٥) مليون ناخب أوكراني في انتخابات الإعادة وبفارق أكبر مما كان عليه في السابق، وذلك لتمتعه بتأييد واسع وسط وشمال أوكرانيا، إضافة إلى شعبيته الكبيرة في الجنوب والشرق، الذين يتحدثون باللغة الروسية، بينما يتمتع مرشح المعارضة بتأييد القومين الأوكرانيين الناطقين باللغة الأوكرانية ويعتنقون المذهب الكاثوليكي، وهو ما يعمق الانقسامات ويجعل أي اتفاق تم أو سيتم التوصل إليه ولو بعد الانتخابات، غير مستقر وخاضعاً لأي رياح تغيير قد تتعرض لها المنطقة شديدة الحساسية، سياسياً وعرقياً واستراتيجياً، قد لا تكون بين موسكو والغرب، بل بين الدول الغربية نفسها نتيجة المصالح الاقتصادية التي تقف وراء كل الصراعات والتناقضات عبر تاريخ الدول والامبراطوريات المتعاقبة، والذي بدأ يظهر في مناطق مختلفة من العالم.

صراع خفي

□ ومن مظاهر صراع النفوذ الأمريكي - الأوروبي، وإن حاولوا الظهور بمظهر التحالف أمام روسيا المنشغلة بأكثر من شاغل، يمكن قراءته في الحالة الأوكرانية - بحسب الكثير من آراء المراقبين - حيث كشفت الظروف السياسية الحرجة التي تعيشها أوكرانيا حالياً التأثير الكبير لصراع النفوذ بين القوى الكبرى في العالم - واشنطن وبروكسل - من خلال هذا الطرف أو ذاك بهدف تحقيق نقاط تؤدي مستقبلاً إلى توسيع نفوذ إحداهما مقابل انحسار دور الأخرى.

ومن تتبع ومراقبة التصريحات الصادرة، سواء من واشنطن أو من العواصم الأوروبية، وكذلك الزيارات المتتالية لوفود عالية المستوى، لم تستطع إخفاء مساعي الفوز بالمغنم الممكن لكل طرف تحت ستار لملمة الأزمة وتحجيم آثارها التي قد تمس دولاً وأقاليم مجاورة في منطقة مهمة من العالم لا يزال الكثير من أزماتها الداخلية تخبو تحت الرماد، فالجانب الأوروبي، ومن خلال موفده الخاص مفوض السياسة الخارجية خافيير سولانا، الذي انطلق فور بدء الأزمة بين مرشحي منصب الرئاسة، عمل على تأكيد نفوذ الاتحاد الأوروبي، على اعتبار أوكرانيا تقع ضمن القارة الأوروبية، وهو ما نجح فيه مبدئياً - حسب آراء بعض المراقبين - وإن كان ذلك النجاح محدوداً.

وعلى الجانب الآخر من ضفة الأطلسي كانت تصريحات المسؤولين الأمريكيين تشير، ولو بصورة غير واضحة، إلى دعم مطالب زعيم المعارضة في تشكيكه بنزاهة عملية الانتخابات والدعوة إلى إعادتها وما رافق ذلك من تحيز إعلامي عالمي واسع (نتيجة هيمنة القطب الأوحد) مقارنة بتهميش أو تقليل إبراز مبررات وحجج الرئيس كوتشيما، الأمر الذي فسره البعض كإشارة غير مباشرة من قبل واشنطن إلى إبقاء خطوط التقاء مع رئيس الوزراء يانوكوفيتش الذي ربما يعود من خلال صناديق الاقتراع مرة أخرى، وهو ما سيسمح ببقاء النفوذ الأمريكي داخل هذه الجمهورية.

وليست مصادفة أن تتزامن الأزمة الأوكرانية مع إقرار قادة الاتحاد الأوروبي بإنشاء قوات الانتشار السريع الأوروبية الخالصة والخاضعة لقيادة دول الاتحاد في قمتهم قبل الأخيرة، وهي ربما تكون قوات موازية لقوات حلف الأطلسي الذي تقوده الولايات المتحدة، وهي خطوة تحاول أوروبا الموحدة أن تبرز كقوة دولية تنافس النفوذ الأمريكي في العالم، وبالذات القريبة من نطاقها الجغرافي، كما هو الحال في جمهورية يوغسلافيا السابقة، حيث جلت قوات أوروبية محل قوات الناتو مؤخراً في هذه المنطقة التي تم تقسيمها إلى ثلاث دويلات على أساس عرقي ودِيني يمكن عودته إلى الصراع من جديد في أي لحظة.

تفوق استراتيجي

□ ويتوق الاتحاد الأوروبي بدوله الـ (٢٥) إلى سحب أوكرانيا إلى جانبه، لكن الاهتمام بهذه الاستراتيجية بدأ متأخراً مقارنة بالولايات المتحدة، حيث بدأت تنفذ سياسة استقطاب لهذه الجمهورية التي كانت أولى الجمهوريات التي قررت الاستقلال عن الاتحاد السوفييتي في استفتاء عام أجري بعد انهيار جدار برلين بعامين، لكنها احتفظت خلال (١٤) عاماً بعلاقات قوية مع روسيا، إلى جانب إقامة علاقات خاصة مع دول الاتحاد الأوروبي.

ومن علامات الاهتمام الأمريكي بأوكرانيا منذ بدء المد الغربي ودعوات الحرية والديمقراطية والانتقال من اقتصاد الدولة إلى الاقتصاد الخاص، تتسارع في دول أوروبا الشرقية وتفكك الامبراطورية السوفييتية، ويشكل مستقبل أوكرانيا - ثاني أكبر قوة منبثقة عن الاتحاد السوفييتي بعد روسيا بالنسبة للولايات المتحدة - رهاناً «جيواستراتيجياً» كبيراً في تطور المنطقة بعد الحقبة السوفييتية التي تأمل واشنطن أن تُضم على المدى الطويل إلى المعسكر الغربي الذي تقوده تحت مسميات متعددة منها العولمة والقطبية والتحالف الدولي ضد الإرهاب وحمل راية الحرية، وتسعى واشنطن إلى منع حدوث أعمال عنف كما حصل في يوغسلافيا، ويعترف المسؤولون الأمريكيون بأهمية هذه الدولة التي تفصل بين آسيا وأوروبا والمرحلة الصعبة التي تمر بها نتيجة هذه الأزمة.

ويقول مسؤول بوزارة الخارجية الأمريكية إن كييف تمر بمرحلة مفصلية، فهي بلد يتمتع بقاعدة صناعية كبيرة وزراعية هائلة (سلة غذاء روسيا)، كما أن لها حدوداً مع روسيا من جهة ومع شمال الناتو والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى، وعدم شعور واشنطن بالقلق وعدم الاهتمام سيتم عن عدم مسؤولية، وتعتبرها واشنطن - أيضاً - عاملاً مهماً جداً في الاستقرار في منطقة أوراسيا والقوقاز والبلقان، لذا فإنها تراقب الوضع في أوكرانيا عن كثب منذ منتصف التسعينيات، ونجحت في عهد الرئيس السابق بيل كلينتون في نزع أسلحتها النووية وتحويل الكثير من مصانعها العسكرية إلى صناعات أخرى استهلاكية، وأصبحت كييف ثالث أكبر مستفيد من المساعدات الخارجية الأمريكية منذ العام ١٩٩٥م إلى نهاية القرن الماضي ومطلع القرن الجديد، وخلال العامين الأخيرين قدمت واشنطن (٦٥) مليون دولار كدعم للمؤسسات السياسية والمنظمات غير الحكومية، مما جعلها تنسج علاقات وثيقة جداً مع السلطات الرسمية ومع المعارضة، وبضغط من واشنطن وقّع حلف الناتو مع أوكرانيا عام ١٩٩٧م على ميثاق شراكة منحت كييف بموجبه وضعاً خاصاً بين دول أوروبا الوسطى والشرقية.

ويرى زبيجنيو بريجنسكي، مستشار الأمن القومي في عهد جيمي كارتر، وخبير في أشهر الدراسات الاستراتيجية المهتمة بأوروبا الوسطى والشرقية، أن نجاح أوكرانيا وتحولها إلى دولة ديمقراطية واندماجها في العالم الغربي سيجعل منها إحدى الدول القيادية في أوروبا، وستكون مثالاً لروسيا في أوروبا موسعة تضم أوكرانيا وتركيا بعد (٢٥ إلى ٣٠) عاماً، وهو ما تسعى إليه أمريكا منذ عقد ونصف، لكنها ترغب في أن يتم ذلك بهدوء وتروٍ إلى معسكرها، وأن تتحرر شيئاً فشيئاً من الوصاية الروسية، وقد أكدت الأحداث الأخيرة صواب الاستراتيجية الأمريكية في هذه الدولة التي تضم (٤٨) مليون نسمة - (٢٢٪) منهم يتحدثون الروسية - وتبلغ مساحتها (٦٠٠) ألف كيلو متر مربع، وما يشجع واشنطن على المضي قدماً في تنفيذ سياستها هو نجاح الثورة الوردية في إيصال السياسي الشاب ميخائيل شاكا شفيلي، المقرب منها، إلى سدة الحكم في جورجيا وإبعاد إدوار شيفر نادزه، الموالي لموسكو عام ٢٠٠٣م.

نهاية المطاف

□ والحقيقة التي لا تستطيع موسكو تجاهلها هي أن النفوذ الأمريكي لقوات الناتو أصبح على أبوابها، سواء أتت الانتخابات المزمعة في الـ ٢٦ من ديسمبر الجاري بمرشح موال لروسيا أو بمرشح المعارضة الذي تزداد فرص فوزه بعد الأزمة التي أدارها بمساندة غربية بنجاح، في الوقت الذي لم يحظ فيه يانوكوفيتش بالدعم المقابل من الكرملين الذي يبدو أنه أضحى على قناعة تامة بهزيمته، كما أن تطور الأزمة الأوكرانية وانتهائها على نفس المنوال الذي خطط له الغرب يفتح سؤالاً مخيفاً لدى الروس وهو : ماذا عن مستقبل الاتحاد الروسي نفسه في ظل أزمة جمهورية الشيشان المطالبة بالاستقلال وتوسع الناتو شرقاً والاتحاد الأوروبي والاستراتيجيات الأمريكية التي ليس لها حدود؟!!